2026/ 12

واردات عدد .....
22 جانفي 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026

فصل وحيد: تُنقّح أحكام الفصل 53 من القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026، وتُعوّض كما يلي:

الفصل 53 (جديد):

1) تُضاف عبارة "عمليات إسداء الخدمات التي تقوم بها المؤسسات الراجعة بالنظر إلى إدارة المؤسسات الكبرى، طبق التشريع الجاري به العمل وكذلك" بعد عبارة "كما يتعيّن إصدار فواتير إلكترونية بالنسبة إلى" الواردة بالفقرة الفرعية الخامسة من الفقرة II ثالثا من الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

2) تتولّى كلّ من الوزارات المكلّفة بالمالية وبالاقتصاد وبالتجارة وبتكنولوجيات الاتصال، كلّ فيما يخصّها، إعداد تقرير مشترك تعرضه الحكومة على مجلس نواب الشعب في أجل أقصاه ثلاثون (30) يومًا من تاريخ دخول هذا القانون حيّز النفاذ، ويتضمّن خاصّة:

-تقييم مدى الجاهزية التقنية والتنظيمية لاعتماد منظومة فوترة إلكترونية شاملة للسلع والخدمات؛

-تحديد الكلفة المالية ومتطلّبات البُنى التحتية والموارد البشرية اللازمة للتوسّع التدريجي في تعميم الفوترة الإلكترونية على أنشطة إسداء الخدمات؛

-تقييم منظومات حماية المعطيات الشخصية والمعطيات ذات الطابع المحاسبي والمهني، ومدى مطابقتها للتشريع المتعلّق بحماية المعطيات الشخصية؛

-اقتراح روزنامة واقعية ومرحلية لتنفيذ تعميم الفوترة الإلكترونية على قطاع الخدمات تُعتمد لتحيين التشريع الجبائي في الغرض.

2026/ 12

2026/12

واردات عدد .....
22 جانفي 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح أسباب لمقترح قانون يتعلّق

بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026

يأتي هذا المقترح في إطار دعم الخيارات الوطنية الرامية إلى تحديث المنظومة الجبائية وتكريس الشفافية في المعاملات الاقتصادية، ولا سيّما عبر توسيع مجال اعتماد الفوترة الإلكترونية باعتبارها أداة محورية لمكافحة التهرّب الجبائي، وتحسين استخلاص الموارد العمومية، وتعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمتعاملين الاقتصاديين.

وقد أقرّ الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2026 تنقيحًا للفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة، أُدرجت بمقتضاه عمليات إسداء الخدمات ضمن العمليات الخاضعة وجوبًا للفوترة الإلكترونية، ورغم وجاهة هذا التوجّه من حيث المبدأ، فإن تنزيله الفوري والشامل على جميع مسدي الخدمات يطرح جملة من الإشكاليات العملية والتقنية والتنظيمية التي تستوجب المراجعة والتعديل، ضمانًا لنجاعة الإصلاح وعدالته.

فمن الناحية الواقعية لا تتوفّر، إلى حدّ تاريخه، منظومة وطنية موحّدة للفوترة الإلكترونية قادرة على استيعاب التنوّع الكبير في أنشطة إسداء الخدمات، سواء من حيث طبيعتها أو من حيث حجم المتدخلين فيها. كما أنّ غياب بنية تحتية رقمية متكاملة، مصحوبة ببرامج مرافقة للتكوين والدعم الفني، من شأنه أن يحوّل الالتزام القانوني إلى عبء إضافي يصعب الامتثال له، خاصّة بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسّطة وأصحاب المهن الحرة.

ويُلاحظ في هذا الإطار أنّ التنقيح المعتمد بموجب الفصل 53 لم يراعِ مبدأ التدرّج، وهو من المبادئ المستقرّة في الإصلاحات الجبائية الحديثة، إذ ساوى بين المؤسسات الكبرى، التي تتوفّر لديها الإمكانيات التقنية والتنظيمية والموارد البشرية الكفيلة بالتكيّف السريع مع المتطلّبات الجديدة، وبين بقية المتدخلين الاقتصاديين محدودي الموارد، ومن شأن هذا التماثل غير المبرّر أن يُفرغ الإصلاح من أهدافه، وأن يُفضي إلى نتائج عكسية تمسّ بالنسيج الاقتصادي بدل دعمه.

2026/12

كما أنّ فرض التزامات شكلية جديدة دون توفير الشروط الموضوعية للامتثال قد يؤدّي إلى تضخّم المخالفات الشكلية وارتفاع النزاعات الجبائية، بما يُثقل كاهل الإدارة والمتقاضين على حدّ سواء، دون تحقيق مردودية جبائية فعلية. ويُخشى، في هذا السياق، أن يتحوّل الإجراء إلى أداة زجرية بدل أن يكون آلية تنظيمية وتحفيزية، وهو ما من شأنه إضعاف مناخ الثقة الضروري لإنجاح أي إصلاح جبائي.

ومن جهة أخرى، تطرح مسألة تعميم الفوترة الإلكترونية على قطاع الخدمات إشكاليات جدّية تتعلّق بحماية المعطيات الشخصية والمهنية، خاصّة وأنّ العديد من أنشطة إسداء الخدمات ترتبط بأسرار مهنية وبمعطيات حسّاسة ذات طابع شخصي أو تجاري. وفي ظلّ غياب إطار تقني وتشريعي متكامل يضمن الأمن السيبرني وحماية المعطيات، فإنّ التوسّع غير المدروس في رقمنة هذه المعاملات قد يُعرّض المعنيين لمخاطر حقيقية تمسّ بحقوقهم وبسلامة المعاملات.

وتُبرز التجارب المقارنة في عدد من الدول ذات البنية الاقتصادية المماثلة لبلادنا، على غرار المغرب ومصر وتركيا، أنّ اعتماد الفوترة الإلكترونية تمّ بصفة تدريجية، عبر مراحل تجريبية واضحة، مع توفير مرافقة تقنية وتحفيزية للمتدخلين الاقتصاديين، ودون اللجوء الفوري إلى العقوبات الزجرية. وقد مكّن هذا التمشّي من اختبار المنظومات المعتمدة وتعديلها، وضمان انخراط فعلي وناجع في مسار الرقمنة.

وانطلاقًا من كلّ ما سبق، يهدف هذا المقترح إلى إدخال تنقيح يحدّ من نطاق تطبيق الفوترة الإلكترونية على عمليات إسداء الخدمات في مرحلة أولى، عبر قصره على المؤسسات الراجعة بالنظر إلى إدارة المؤسسات الكبرى، بما يضمن التدرّج في التطبيق، ويتيح للإدارة الجبائية استكمال الجاهزية التقنية والتنظيمية، ويوفّر إطارًا ملائمًا لتقييم التجربة قبل تعميمها.

وعليه، فإنّ هذا المقترح لا يرمي إلى تعطيل مسار الرقمنة أو التراجع عن أهداف الإصلاح الجبائي، بل إلى تأمين شروط أفضل لنجاحه، وتحقيق التوازن بين النجاعة الجبائية وحماية النسيج الاقتصادي، وتكريس علاقة قائمة على الثقة والوضوح بين الإدارة الجبائية ومختلف المتدخلين الاقتصاديين، بما يخدم المصلحة العامة ويعزّز استدامة الإصلاحات المنشودة.

2026/ 12

وردات عدد .....
22 جانفي 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة النواب المبادرين بمقترح قانون

يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026

عدد	الاسم واللقب	الإمضاء
1	كريمة العابد	
2	شكري البحري	
3	الطاهر بن منصور	
4	خالد العيفي	
5	بدر الدين محمودي	
6	حسام الدين بارة	
7	بلال المشري	
8	محمد علو	
9	Mhadi Jaafar	

2026/ 12

2026/ 12

	ياسر شواري	10
	طارق الزهي	11
	وسام الكتاري	12
		13
		14
		15
		16
		17
		18
		19
		20
	2026/ 12	21

واردات عدد .....
22 جانفي 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب 2026/12

باردو في 2026-01-22

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ثابت الحسايني
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/ 12

باردو في، 2026-01-22

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....شكري المجري.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/ 12

باردو في 22 جانفي 2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ...الطاهر بن منصور.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026 07 12

باردو في، 2026-01-12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... ظافر الصحبي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/12

باردو في، 2026-01-22

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/125

باردو في، 2026-01-22

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله عصام المرابط .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/ 12

باردو في. 2026-01-22

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عضو مجلس نوّاب الشّعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/12

باردو في، 22-01-2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... محمد ضو .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/12

باردو في، 2026-01-22

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله طارق [illegible] .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/12

باردو في، 2026-01-30

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ياسر حمّوراري
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/12

باردو في، 2026-01-22

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله طارق الربعي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب 2026/12

باردو في، 2026-01-22

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ماهر الكتاري

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2026
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء